ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

انعطافة تاريخيه للعلاقات اليمنية – الايرانية لدعم الوحدة رغم تآمر دويلات الخليج الفارسي

محمد علي الديلمي

مثلت زيارة الوفد الوطني اليمني للعاصمة الإيرانية طهران برئاسة محمد عبد السلام انعطافة تاريخيه للعلاقات اليمنية – الإيرانية , وتوافق وتكامل, بين الطرفين على دعم الوحدة اليمنية, رغم تآمر دويلات الخليج الفارسي على ذلك المنجز التاريخي الذي جاء لتلبية لآمال شعب اليمن العظيم .

وتشهد الأوساط السياسية والإعلامية جدلاً حول الوحدة اليمنية أو التشطير, بعد التحديات والتحولات الماثلة في العدوان على اليمن , وعدم قدرته تحقيق مايصبو إليه من تدمير للبلاد, فسعى بكل قوته للنيل من وحدته ككيان سياسي وجغرافي عبر مرتزقته بجنوب البلاد, وخاصة بعد الأحداث الأخيرة بمدينة عدن العاصمة الاقتصادية لليمن .

وخلال لقاء طهران التاريخي للوفد الوطني اليمني برئاسة عبد السلام اتهم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية علي خامنئي السعودية والإمارات بالسعي لتقسيم اليمن فضلا عن ارتكاب جرائم كبيرة هناك، ودعا إلى مواجهة هذه "المؤامرة" بقوة، وذلك خلال استقباله وفدا من جماعة الحوثي بالعاصمة طهران الثلاثاء.

وقال خامنئي "إن السعوديين والإماراتيين وحماتهم ارتكبوا جريمة كبرى في اليمن، ومن المؤكد أنهم لن يحققوا مآربهم. إنهم يسعون وراء تقسيم اليمن بحيث يجب الوقوف بقوة أمام هذه المؤامرة وتقديم الدعم لليمن الموحد والمتحد بكامل سيادته".

وبدوره، قدم رئيس الوفد الوطني محمد عبد السلام - الشكر لإيران لتقديمها المساعدة لليمن تجاه عملية الوحدة اليمنية كما نقل عبد السلام رسالة من قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي إلى خامنئي، كما التقى في وقت سابق وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي قال إن حل الأزمة اليمنية سياسي عبر حوار داخلي.

وأشار المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي إلى أن تحالف العدوان السعودي الإماراتي يسعى لتقسيم اليمن في إطار مؤامرة مشبوهة، مؤكدا دعم الجمهورية الإسلامية الإيرانية لليمن الموحد.

وقال موسوي مشيراً الى التطورات الأخيرة في جنوب اليمن ، إن تحالف العدوان السعودي

الإماراتي بمواكبة عملائهم الذين لم يتمكنوا خلال الأعوام الخمسة الماضية بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة وارتكاب الكثير من المجازر والدمار من ثني إرادة الشعب اليمني في كل انحاء اليمن ويرون أنفسهم مهزومين أمام روحه الجهادية وصموده يسعون الآن في إطار مؤامرة مشبوهة لتقسيم اليمن.

وأعرب موسوي عن امله بان تتمكن الأحزاب والفئات اليمنية المختلفة، مع وقف عدوان التحالف السعودي الإماراتي، من انجاز الحوار اليمني –اليمني والتغلب على المشاكل وتشكيل الحكومة الشاملة في إنحاء اليمن.

وجاء اللقاء اثر قيام قوات مايسمى بالمجلس الانتقالي المدعوم إماراتيا السيطرة على معظم المواقع والمعسكرات التابعة للحرس الرئاسي الموالي للرئيس المنتهية ولايته والقابع بالرياض عبد ربه منصور هادي .

واثر تلك الأحداث الدرامية بخصوص ماوقع بعدن طالبت العديد من القوى اليمنية بما فيها تلك الفارة بالمنافي إلى" قطع العلاقات فورا مع الإمارات ,واستلام المطارات والموانئ باعتباره الرد الكفيل برد اعتبار الشعب اليمني المجروح, وإفشال التآمر المفضوح بين السعودية والإمارات لتقسيم اليمن, والتآمر على وحدته .

ومن هذه التحولات نشوء المليشيات الداعية لانفصال الجنوب عن الشمال, وتمدد نفوذها في بعض المحافظات الجنوبية، في خطوة خطيرة تهدد بنسف الغاية الكبرى للوحدة , وتهيئة الطريق نحو تشرذم للحمة اليمنية .

ورغم أن الشعب اليمني ممثلا بالجيش واللجان أبلا بلاء حسنًا في تحقيق انتصارات عظيمة رغم اعتماد العدوان على دعم ١٧ دولة ، بل وقف كجبل صامد تجاه مغامرات العدوان سواء بالساحل الغربي والجبهات الشمالية, إلا أن فكرة الانفصال تلقي بظلالها السوداء على مشروع تأمين الأمن القومي ليس لليمن وحسب بل سيتضرر منه داعميه من دويلات الخليج الفارسي .

فانفصال الجنوب كان مشروعًا لدويلات الخليج الفارسي منذ أيام الحكم السابق , ولعل الجميع يتذكر حجم الدعم لتلك الدويلات عند محاولة الانفصال عام ١٩٩٤ , وكيف سارعت تلك المشيخات خاصة الإمارات والسعودية بدعم الانفصاليين ووصل الامر حد إمدادهم بكل صنوف الأسلحة واستخدام الصواريخ البالستية ضد عاصمة الوحدة اليمنية .

وتمثل هذه التطورات الخطيرة ما يمكن تسميته حقد لحكام الخليج الفارسي على الشعب اليمني ، تنم عن عدم إدراك صاحب القرار السياسي بالمخاطر التي سوف تطوقه من جميع قوى الممانعة إن هو اصر على ارتكاب حماقة بتقسيم اليمن وسيكون أول من يكتوي بنارها قبل غيره بل وستؤثر على أمنه مباشرة .

لكن استمرار هذا التآمر الخليجي سيكون مؤقتا بكل الأحوال ، فاستمرار الوحدة اليمنية سيمثل ضغطًا نحو نظام سياسي أكثر عدلًا, ما يعني سلطة مركزية تشاركية متوازنة ونظم حكم ذاتي محلي , كما أن استمرار دويلات الخليج الفارسي بالتآمر على الوحدة اليمنية سيمثل ضربة قاصمة للنظام السياسي العربي وللأمن القومي العربي .

وبإجماع الكثير من القوى السياسية فإن تشطير اليمن لن يكون حجرًا في بحيرة راكدة, إنما زلزال سيهز المنطقة, وربما سيفتح الباب لتجزئة دول عربية أخرى خاصة ممن تحكمها سلطات مركزية هشة وهو على كل حال حلم دائم للقوى الأجنبية والإقليمية, فتجزئة العرب وتقسيم دولهم سيناريو تتقاسمه أطماع إسرائيل وباقي دويلات الخليج الفارسي.

ويرى المراقبون أن قضيه الوحدة اليمنية ومطالب انفصال الجنوب لم تعد تهم اليمنيين وحدهم, وإنما تهم أيضا دول الجوار والإقليم بشكل عام, بالإضافة إلى التوجهات الدولية الرافضة للانفصال في أي مكان في العالم.

وهو ما ظهر جليا في مواقف الدول الكبرى من رفض لمحاولات أكراد العراق وإقليم كتالونيا في إسبانيا البدء في خطوات الانفصال بعد إجراء كل منهما استفتاءً شعبيا بخصوص حق تقرير المصير, مما أحبط تلك المحاولات, ويعود ذلك للخشية من أن تسري عدوى الانفصال إلى عدة بلدان في العالم, وما يترتب عليها من إحداث بؤر توتر تؤثر على الأمن والسلم الدوليين وإعاقة للتنمية.

وعليه مثلت الزيارة الأخيرة لوفد اليمن الوطني إلى طهران برئاسة محمد عبد السلام الناطق الرسمي لأنصار اللّه ورئيس وفدها المفاوض رسالة واضحة الجلاء بأن التحالف السعودي الإماراتي المدعوم من الراعي الأمريكي وباقي القوى العالمية بأنه لن يكون بمقدوره تحقيق آي اختراق بخصوص وحدته المباركة ,وان مواقف صنعاء, ثابته لدعم وحدة اليمن في ظل محاولات سعودية إماراتية لتقسيمه.

كما أن الوفد الوطني قام أيضا برئاسة عبد السلام بزيارة لموسكو بدعوة رسمية من الخارجية الروسية ,وقدمت خلالها موسكو مبادرة تتعلق بالأمن في المنطقة لاقت ترحيبا من حكومة صنعاء لكنها لا تزال قيد الدراسة, ومع بروز هذه البوادر نتوقع أن يتجول الوفد اليمني خلال المرحلة المقبلة في عواصم أوروبية جديدة .

والخلاصة يؤكد مراقبون أن الحرب على اليمن وعلى مدى خمس سنوات قد فشلت بكل المقاييس وأن قرار الحرب والسلم يبقى حصرا بيد صنعاء, مع إمكانية أن يكون لإيران دور في تحقيق السلام توظيفا لعلاقاتها, فهذا مطلوب منها

وحسب المراقبين مطلوب من السعودية أن تقبل باليمن وأنصار اللّه بدل أن تندب حظها العاثر, فالسيد عبد الملك بدر الدين الحوثي قائد الثورة لا يزال حتى اليوم ورغم كل ما حدث يشير إلى إمكانية حدوث تفاهمات مع الرياض تفضي إلى إيقاف الحرب والوصول إلى حل سياسي شامل, وإذا رأى حكام السعودية أن لهذا الموقف ثمن باهظ, فعليهم لزاما أن يتحملوا ذلك فقد بدأوا الحرب وخسروا فيها.

الجانب الخفي من انقلاب عدن ومعلومات خطيرة..

كان معدا له سلفا بين الإمارات و"المتمردين" وابن سلمان تجاهل استغاثة هادي

بدأت الجوانب الخفية لانقلاب عدن وسيطرة الانفصاليين عليها تتكشف تباعا، عقب زيارة محمد بن زايد ولي عهد ابوظبي للسعودية وتنصله من دعم هذا الانقلاب الذي تم بأموال وسلاح إماراتي.

مصدر عسكري يمني أكد أن الانقلاب والسيطرة على المدينة كان معدا ومخططا لهما سلفا بين الإمارات و"المتمردين"، وإن القوة السعودية طلبت بعض الإحداثيات لكنها لم تفعل شيئا، وفق تعبيره.

وأضاف المصدر في تصريحات خاصة لـ"الجزيرة" أن ما أسماه بالرئيس اليمني عبد ربه

منصور هادي اجتمع بالمسؤولين السعوديين وأبلغهم بخطورة الموقف في حينه، مشيرا إلى أنه تم إرسال قادة ألوية العمالقة وقادة عسكريين قبل أيام من المعركة للحج بغرض تحييدهم.

وأوضح المصدر أن قواته العسكرية سيطرت على زمام المعركة لمدة ثلاثة أيام، مما دفع الإمارات للتدخل ودعم "المتمردين" بأربعمئة مدرعة، وأكد أن الإمارات قدمت "للمتمردين" كل أنواع الدعم، مضيفا أنه في اليوم الثالث للقتال انهارت بعض الوحدات وصمدت أخرى فطلبنا منها الانسحاب.

ولفت المصدر العسكري اليمني إلى أن السعودية وعدت "الرئيس هادي" بالمساندة والتدخل لوقف أعمال "المتمردين"، ولكنها لم تفعل، مشيرا إلى أن القوة العسكرية السعودية أسفل قصر الرئاسة في عدن ظلت متفرجة وفق ما طلب منها.

وتابع أن وفدا سعوديا اجتمع بوزير الداخلية اليمني أحمد الميسري الذي طلب وقف إطلاق النار دون استجابة، وأن قوة سعودية نقلت وزيري الداخلية والنقل إلى مطار عدن.

وعقب انقلاب عدن، التقى الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز الرئيس اليمني هادي، وكذلك ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد الذي أكد أن الإمارات والسعودية تقفان معا في خندق واحد في مواجهة القوى التي تهدد أمن دول المنطقة، وأنهما تتفقان على مطالبة الأطراف اليمنية المتنازعة بتغليب لغة الحوار والعقل ومصلحة اليمن.

واندلعت اشتباكات عنيفة منذ الأربعاء الماضي في عدن بين الانفصاليين المدعومين من الإمارات وبين القوات الموالية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، رغم أنهما يقاتلان معا في صفوف التحالف السعودي الإماراتي ضد المتمردين الحوثيين منذ عام ٢٠١٥.

وتحظى قوات "الحزام الأمني" التي تتمتع بنفوذ في الجنوب اليمني وتقاتل الحوثيين ضمن صفوف القوات الحكومية، بدعم من الإمارات.

وكانت الحكومة اليمنية حمّلت المجلس الانتقالي الجنوبي ودولة الإمارات "تبعات الانقلاب" في عدن، مطالبة أبو ظبي بوقف دعمها المادي والعسكري فورا للانفصاليين.

من زوّد "النصرة" بالصواريخ التي اسقطت الطائرة السورية في ريف إدلب؟ وكيف سترد روسيا؟

في الوقتِ الذي تتفاقم فيه الخِلافات الأمريكيّة التركيّة حول المِنطقة الآمنة وعُمقها في شِمال شرق سورية، ويُهدّد الرئيس رجب طيّب أردوغان بالإقدام على خطوةٍ أحاديّةٍ واجتياح هذه المِنطقة عسكريًّا كردٍّ على التّباطؤ الأمريكيّ في التّنفيذ، يُواصل الجيش العربي السوري تقدّمه في الجبهة الشماليّة الغربيّة، ويستعيد خمس قُرى في ريف إدلب، وبات على بُعد ٣ كيلومترات من بلدة خان شيخون الاستراتيجيّة.

تقدّم الجيش السوري يتِم بغطاءٍ جويٍّ روسيٍّ، للقضاء على سيطرة هيئة تحرير الشام (النّصرة سابقًا)، وفصائل إسلاميّة أخرى مُتشدّدة على المِنطقة، وبهدف استعادة الطّريق الدولي السريع، الذي يربط العاصمة دمشق بالشّمال الغربي.

استراتيجيّة "القضم التّدريجي" التي يتّبعها الجيش السوري تُحقّق نجاحات مُتوالية، ويؤكّد مُعظم المُراقبين العسكريين أن فرض سيطرته على خان شيخون المُحاصرة من عدّة جهات بات مسألة أيّام معدودة.

القيادة الروسيّة حسَمت أمرها، وقرّرت وضع كُل ثقلها العسكريّ خلف خطّة الجيش السوري لاستعادة مُحافظة إدلب، ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب تكمُن خلف هذا التحوّل:

الأوّل: قيام هيئة تحرير الشام بقصف قاعدة حميميم الروسيّة الجويّة في مِنطقة اللاذقيّة قبل أسبوعين بصواريخ وطائرات مُسيّرة مُلغّمة.

الثاني: فشل كُل المُفاوضات مع الجانب التركيّ في إقناعه بتنفيذ تعهّداته في التوصّل إلى حلٍّ سياسيٍّ مع هيئة تحرير الشام وحُلفائها، وتجنيب المدينة وثلاثة ملايين من المدنيين فيها مخاطِر جمّة على أرواحهم.

الثالث: اقتراب لجنة وضع الدستور السوري المُنبثقة عن مُؤتمر سوتشي من اختتام أعمالها، ورغبة الراعي الروسي لإزالة عقَبة إدلب الرئيسيّة للمُضي قُدمًا في عمليّة التوصّل إلى الحل السياسيّ.

إسقاط مُقاتلي هيئة تحرير الشام لطائرة سوريّة من طِراز "سوخوي ٢٢" في ريف إدلب وأسر طيّارها، ربّما يكون التطوّر اللّافت والأخطر، لأنّه ما زال من غير المَعروف كيف تمّت عمليّة الإسقاط هذه، وبأيّ نوعٍ من الصواريخ أو المدفعيّة المضادّة للطائرات، وما هو مصدرها.

ما يخشاه الحليفان الروسي والسوري أن يكون مصدر هذه الصواريخ تركيا أو قطر، الأمر الذي إذا صح سيُشكّل فصلاً جديدًا من التّصعيد يُنبئ بخلطٍ غير مُتوقّع للأوراق في المشهد السوري، وربّما مُحاولة الطرفين إعادة الأُمور إلى المُربّع الأوّل.

إذا تأكّدت المعلومات التي تقول بأنّ هذا السلاح الجوي المُستخدم في إسقاط الطائرة السوريّة مصدره الولايات المتحدة أو تركيا، أو قطر، فإنّ هذا يعني كسرًا لكُل الخُطوط الحمراء، والتّفاهمات الروسيّة الأمريكيّة، والروسيّة التركيّة، الأمر الذي قد تترتّب عليه تبِعات وردود عسكريّة قويّة.

الأمر المُؤكّد أنّ هذا الهُجوم للجيش العربي السوري لاستعادة السيطرة على خان شيخون كخطوة رئيسيّة تمهيديّة للمعركة الكُبرى لاستعادة إدلب، والذي جاء بضوء أخضر ودعم روسي سيستمر ويتصاعد، بغض النّظر عن سُقوط طائرة أو أكثر، وربّما هذا ما يدفع الرئيس أردوغان لفتح جبهة شمال شرق سورية بحثًا عن ملاذٍ آمنٍ للنّازحين السوريين الجُدد من منطقة إدلب الذين لن يكون أمامهم إلا خِيار واحد وهو ومُحاولة اقتِحام الحُدود التركيّة المُحكَمة الإغلاق في حال قرّر الجيش السوري اقتحام المدينة، ويبدو أنّ هذا القرار جرى اتّخاذه فِعلًا، وبدأت عمليّة تطبيقه على الأرض تُحقّق العديد من النّجاحات.. واللّه أعلم.

"رأي اليوم"

١٣ عاماً على الحرب.. صواريخ حزب الله ليست فقط دقيقة

يحيى دبوق

رغم أن إسرائيل تدرك أن خيارات الاعتداء في لبنان دونها ردود قد تتجاوز التناسبية إلى ما يفوقها، إلا أن هذه الخيارات ثابتة على طاولة القرار في تل أبيب. وهذا لا يعني فقط وجود حالة توثب إسرائيلية لإمكانية اللجوء إلى الاعتداء، وهو كذلك، بل يؤشّر أيضاً على فاعلية وثبات، ما يحول دون الاعتداء نفسه.

الحديث هنا يتعلق بالوسائل القتالية التدميرية الدقيقة، التي تتقدم اللائحة فيها قدرات صاروخية، لا ينكر الاحتلال - على مضض - أنها باتت لدى حزب اللّه، وأن ما يحول دون استخدامها، هو القرار السياسي لقيادة المقاومة المتموضعة دفاعياً في وجه الاعتداءات.

واحدة من أهم المعضلات التي تواجه المؤسسة العسكرية في إسرائيل، تتعلق بتعذر الانتصار في الحروب المقبلة. وهي معضلة واكبت كل رؤساء أركان الجيش الإسرائيلي منذ الفشل في الحرب على حزب اللّه عام ٢٠٠٦، وصولاً إلى الوافد الجديد لرئاسة الأركان الحالي، أفيف كوخافي. وكوخافي هو رئيس الأركان الرابع ما بعد الحرب، الذي أعاد أيضاً مثل سابقيه في المنصب، البحث في الانتصار وطرق تحققه وأساليبه، في إشارة واضحة إلى تعذر تجاوز هذه المعضلة، التي تعد واحدة من أهم نتائج «الدروس والعِبَر» لتلك الحرب: محدودية القدرة العسكرية على تحقيق الانتصار في مواجهة كيانات غير دولتية، مهما كان الميزان العسكري وأرجحياته المادية.

وهذه الحقيقة لا ينكرها الاحتلال، ولا يخفي إنكاره لها، وقيل وكُتب الكثير بشأنها، ولا يخلو بحث أو دراسة عبرية، من الإشارة إليها لكونها ثابتة من ثوابت المعادلة القائمة.

وإذا كانت هذه معضلة السنوات القليلة التي أعقبت الحرب، إلا أنها تصغر أمام معضلات ما بعدها. وهو الأمر الذي دفع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إلى الابتعاد عن مفردة الانتصار باتجاه تطويع معناها القائم على هزيمة العدو باستسلامه أو سحقه، إلى معنى جديد: الانتصار هو تحقيق الهدف العسكري من الحرب، بصرف النظر عن النتيجة الكلية للحرب نفسها وترتيباتها السياسية. في ذلك ترحّل المؤسسة العسكرية مسبقاً فشل الحرب المقبلة إلى المؤسسة السياسية، وتبعد نفسها عن المساءلة، وإن كان الواقع مغايراً، خاصة أن ما يستتبع الهزيمة العسكرية للعدو، نتائج سياسية كاملة وتلقائية، بصرف النظر عن أداء المؤسسة السياسية ودورها، لكون الهزيمة تنهي التهديد وتزيله.

القدرة التدميرية الدقيقة لدى حزب اللّه

متملّصة من المنظومات الاعتراضية الإسرائيلية.

مع ذلك، كان بإمكان الاحتلال إبعاد نفسه عن اختبار الحرب وفشلها وتراشق المسؤولية عن هذا الفشل، الذي بدأ قبل أن تبدأ الحرب، عبر الامتناع عن المبادرة إليها، كما الامتناع عمّا يسببها، وهو ما يفسّر امتناع إسرائيل عن الاعتداء في لبنان إلى الآن، لكون هذا الاعتداء يحمل إمكانات التسبب بالحرب، مع التزام حزب اللّه الردّ التناسبي أو ما يتجاوزه.

لكن ما يثقل على الاحتلال، أنه بعد ١٣ عاماً على الحرب، لم تتنام القدرة العسكرية لحزب اللّه كمّياً وحسب، بل تطورت نوعياً، بما يشمل امتلاك قدرات تدميرية دقيقة الإصابة، مع هامش خطأ لا يذكر، يضاف إليه أن الصواريخ الدقيقة الموجودة بحوزة المقاومة تتجاوز قدرة الاحتلال على اعتراضها، مهما كان تطور «طبقات الاعتراض» الصاروخي المقابل. استناداً إلى هذا العامل تحديداً، الذي ورد الإقرار به في الإعلام العبري أخيراً، بات على إسرائيل أن تدرس خياراتها جيداً قبل أن تقدم على الاعتداء في الساحة اللبنانية، ليس على خلفية أن المبادرة للاعتداء قد تسبب الحرب وحسب، بل بإمكان أن يؤدي الاعتداء إلى «أيام قتالية محدودة»، أو مجرد تراشق للردود. خاصة أن المقاومة ملتزمة الرد التناسبي على أيّ اعتداء، وبما يتجاوزه تناسبياً أيضاً، بما يمكّن الرد من تحقيق دوره كاملاً في منع الاعتداء نفسه مسبقاً أو ما يليه لاحقاً، وليس فقط ما يرتبط بـ«ردود علاقات عامة» تتعلق بالصورة الاعتبارية للمقاومة، التي كان يمكن الاحتلال أن يراهن عليها، كي يتملص من أثمان اعتداءاته.

والقدرة التدميرية الدقيقة لدى حزب اللّه، المتملصة من المنظومات الاعتراضية الإسرائيلية، من شأنها أن تؤمن لقيادة المقاومة مروحة ردود ربما كانت متعذرة في ما مضى، تمكّنها من تحقيق مطلبين اثنين متلازمين: تدفيع الاحتلال ثمن اعتدائه أولاً، ومنعه من تكراره ثانياً.

على هذه الخلفية، بات التهديد الإسرائيلي باستهداف لبنان بمدنييه وبنيته التحتية، وأيضاً استهداف مراكز الثقل العسكرية والمدنية للمقاومة، يقابله تهديد حزب اللّه لمدنيي إسرائيل وبنيتها التحتية ومراكز الثقل العسكري والمدني فيها، وإن كان التهديد الثاني (حزب اللّه) مبني على التموضع الدفاعي الردي مقابل التموضع الهجومي الابتدائي للعدو، وهو أهم ما في المعادلة بين الجانبين.

على ذلك، باتت فرضيات تراشق الردود والأيام القتالية المحدودة، مبدئياً مرحلة من دائرة الإمكان إلى دائرة التعذر، وإن كان الاطمئنان إزاء هذه النتيجة ليس شبه مطلق، كما هي الحال في فرضية الحرب الشاملة نفسها.

بالطبع، لا يستدل هنا على تواضع قدرة العدو على الإيذاء، إذ لديه قدرة تدميرية هائلة، وخاصة ما يتعلق بالنيران عن بُعد، عبر استخدام سلاح الجو. لكن مهما بلغت قدرة التدمير لديه، فالمعادلة تبنى من ناحيته على القدرة التدميرية لدى حزب اللّه، التي باتت موجودة بعناصرها الثلاثة: الوجود المادي للقدرة التدميرية ووسائل إيصالها؛ والقدرة على الإصابة الدقيقة والتملص من المنظومات الاعتراضية؛ والأهم هو القرار السياسي المتخذ إزاء استخدامها رداً.

السؤال المركزي هو عن امتناع العدو عن استخدام القوة العسكرية للحؤول دون مشروع الدقة.

من هنا يمكن فهم الاندفاعة الإسرائيلية المجبولة بالصراخ المدوي الذي وصل إلى منبر الأمم المتحدة، في محاولة للحؤول دون امتلاك حزب اللّه للقدرات الدقيقة. لكن السؤال ليس عن الصراخ ومحله وإمكاناته الفعلية، بل هو بشأن امتناع إسرائيل عن استخدام القوة العسكرية للحؤول دون «مشروع الدقة» (المشروع الذي أدى، ويؤدي، إلى حيازة المقاومة لترسانة من الصواريخ الدقيقة). فهل هي الخشية من التبعات، أم أن «الدقة» سبقت قدرة العدو على المنع، أم الاثنان معاً؟ في كل الفرضيات، «الدقة» وصلت وتموضعت في مكان متقدم في المعادلة القائمة مع العدو.

في الحرب العسكرية الشاملة المباشرة عام ٢٠٠٦ فشلت إسرائيل - في حد أدنى - وانتصر حزب اللّه نتيجة إفشاله لها. بعد ١٣ عاماً على ذلك، تبينت نتيجة واحدة من أهم حروب إسرائيل على حزب اللّه، وهي الهزيمة في الحرب على «مشروع الدقة»، الأمر الذي سيترك تبعات سيئة على تل أبيب وقراراتها تجاه لبنان وعلى المعادلات البينية مع المقاومة، وتحديداً في رفع قدرة الردع اللبناني ومستواه ومنعها من الاعتداء على لبنان.